المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
Arab Council for the Social Sciences
Conseil Arabe pour les Sciences Sociales

تاريخ وانثروبولوجيا وآداب: التنوع في نشأة التخصصات في العلوم الإنسانية في القرن العشرين، وتأثيرها علي أوضاع انتاج المعرفة في الحاضر

دينا الخواجة

ورقة خلفية للتقرير الرابع للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية

آب 2022

صدر عن المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان

© آب 2022

إنّ هذا العمل متوفر تحت رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC By 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى من دون مقابل، شرط أن تنسب العمل إلى صاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر اسم المؤلف، وعنوان العمل، إذا انطبقت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما أجريت أي تعديلات على العمل. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة الترخيص هنا: https://creativecommons.org/licenses/by/4.0.

إنّ التسميات المستخدمة في هذا العمل وطريقة عرض المواد فيه لا تعبّر ضمنًا عن أيّ رأي للمجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة بشأن الوضع القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إنّ الأفكار والآراء الواردة في هذا العمل هي آراء المؤلف/ة ولا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة، ولا تلزمه بها.

المحتويات

التخصصات في علم التاريخ بعد ثورة يوليو: انتاج المعرفة في جامعة القاهرة وملحقاتها من مواقع فكرية 1
التاريخ كمعرفة عابرة للعلوم الاجتماعية: الحالة اللبنانية 3
الانثروبولوجيا في جامعة محمد الخامس: من بديل آمن للسوسيولوجيا إلي حقل لتجاوز الإرث الاستشراقي واستبداد المخزن 5
أقسام اللغات في جامعة القاهرة ومزايا الهامشية في تطوير التخصصات العلمية 7

تهتم هذة الورقة الخلفية برصد نشأة وتبلور التخصصات العلمية في القرن العشرين في الجامعات العربية، وتخومها من جمعيات علمية ومراكز بحثية ولجان قومية، محاولةً التركيز بشكل خاص علي النصف الثاني من القرن العشرين وذلك لعدة أسباب: الأول منها هو وجود تراكم كبير من الأدبيات الرصينة عن الإنتاج المعرفي عموماً، وجامعة القاهرة خصوصًا، عن مرحلة ما قبل التحرر الوطني، مقارنةً بالسياق اللاحق لذلك. أما السبب الثاني فيرجع إلى إنشاء الجامعة اللبنانية وجامعة محمد الخامس في أوائل الستينات، مما يصعِب إمكانيات عقد المقارنة وطرح التوازي أوالاختلاف بين الثلاث جامعات، وطاقاتها الوطنية بشكل منصف إذا أخذنا مجمل القرن الماضي محل الملاحظة. ويرتبط السبب الثالث بالفرصة التي يتيحها التركيز علي النصف الثاني من القرن العشرين من تطعيم هذه الورقة بالشهادات الحية لمنتجي المعرفة المتاحين للمقابلة، وآليات مواجهتهم للعقبات المؤسسية علي مستوى التعيين والمشاركة في إدارة الأقسام العلمية أوالمساهمة في التأثير على مجالس ادارة الجامعات، وأليات التأثير التي عايشوها من مختلف التيارات السياسية، وكذلك رموز السلطة داخل وخارج الجامعة.وقد ساعدت الإثني عشر مقابلة مع أكاديمين وأكاديميات من مصر ولبنان والمغرب في إثراء فهم كاتبة الورقة للثلاث بلدان محل الرصد وفهم الفروق الهامة في لحظات انشاء الجامعات الوطنية في كل منها. وقد أدى اللجوء إلى المقابلات كأداة بحثية إلى إدماج رؤى غير موثقة عبر استجلاب مضمون التاريخ الشفاهي والبيوجرافي عن لحظات النشأة المؤسسية، كما ساعد في تفادي الوقوع في فخ الافتتان بالعصر الذهبي لنشأة الجامعات العربية في السياق الكولونيالي، أوالتسليم بالتدهور والانهيار الكامل كمحصلة للإنتاج الاكاديمي للانسانيات في القرن العشرين، وهي الحجة المساقة بشكل عام عن جامعات المنطقة بدون تمحيص في أسباب هذا التراجع أو الأفول الأكاديمي، خاصةً في سياق ما بعد الاستقلال.

وتختار الورقة التركيز في قسمها الأول علي تطور التخصصات في علم التاريخ في كل من مصر ولبنان لمحوريته ضمن العلوم الإنسانية من جانب، ولقابلية التاريخ للتفاعل مع الجدل السياسي وممارسات السلطة، أكثر من سائر العلوم الإنسانية من جانب أخر. وتحاول الورقة كذلك التمييز بين مايتم إنتاجه داخل الجامعة، وما يتم تطويره في التخوم أو الهوامش المؤسسية أو السياسية، أوعبر عمليات كتابة وإنتاج الأطروحات العلمية للدكتوراه في الخارج. كما تلقي الضوء على لحظات تطوير الأقسام العلمية أو الجمعيات الأكاديمية، أو مراحل التقرب أو التعاون مع مشروعات السلطة السياسية في انتاج سرديات مختلفة عن الهوية الجمعية سواء كانت قومية، يسارية أو طائفية أو مضادة لهذة التعريفات. على جانب أخر، تصب الورقة تركيزها في القسم الثاني على تطور التخصصات الانثروبولوجية في المغرب، ونصيب جامعة محمد الخامس من انتاج المعرفة الثري الذي تجلى ما بين سبعينات وأواخر القرن العشرين في هذا السياق، بعد إلغاء أقسام السوسيولوجيا في مدينتي الرباط وفاس، وإعتبار هذا الفرع المعرفي يسارياً وتهييجياً ومثيراً للمتاعب في أول السبعينات، وتفصل الورقة كيف ستقوم الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، والاثنولوجيا الحية والثقافية، بملء هذا الفراغ بشكل غير رسمي، عبر الاستثمار في الجماعة العلمية الناشئة في الداخل، والتفاعل مع الأقران الاوربيين عن كيفية التحرر من إرث الاستشراق من خلال خطوات تدريجية (الادريسي، ٢٠١٧). وتنهي الورقة هذا الرصد للعلوم الإنسانية "الإشكالية" سياسياً ووطنياً، بقسم ثالث يتعرض لتطور التخصصات في أقسام اللغتين الفرنسية والانجليزية في جامعة القاهرة، **كمثال مختلف** للإنسانيات في الفروع العلمية التي لا تعيرها السلطات السياسية ذات القدر من المراقبة والضبط ، مما يتيح لها - في بعض الأحيان- من تطوير تخصصاتها وأجنداته المعرفية بشكل أكثر استقلالاً -أو تخبطاً- عن مسارات علمي التاريخ والانثروبولوجيا في المواقع المختارة (بودريو عن الحقل الأدبي، ١٩٩١).

التخصصات في علم التاريخ بعد ثورة يوليو: انتاج المعرفة في جامعة القاهرة وملحقاتها من مواقع فكرية

تغمرنا كثرة الأدبيات المتاحة عن نشأة علم التاريخ منذ مطلع القرن العشرين، ومحوريته كساحة لتحديد هوية مصر وتراتب مكوناتها. وتسهب الابحاث العربية والغربية على السواء، في سرد مراحل الخروج من التأريخ على الطريقة العثمانية والمعروفة بالخطط والحوليات، إلي أفق جديد يتمركز مع تولي الملك فؤاد الأول عرش مصر حول ثلاثية جديدة: مشروع وثائق عابدين الذي أطلقه الملك، وظهور الاكاديميين الأوائل من ذوي التكوين الأوربي مثل شفيق غربال المتطلعين إلى بناء علم التاريخ بشكل يتمحور حول المؤسسات بعيداً عن تمجيد الأسر الحاكمة والهويات الدينية، وفريق ثالث من المؤرخين "الهواة" الراصدين للتطور التاريخي من منطلق محاربة الاستعمار، مثل الرافعي وجورجي زيدان وأقطاب الحزب الوطني في السنوات اللاحقة لمعاهدة ١٩٣٦. تظهر لنا الأدبيات الغربية أيضاً كيف تحولت جامعة القاهرة لساحة مركزية لهذا السجال الثلاثي الأطراف، وكيف استطاع دكتور شفيق غربال من خلال موقعه الجامعي القيادي، وتعيينه كأول مدير للجمعية التاريخية المصرية، من تكوين جيل جديد من المؤرخين بعيداً عن تمجيد الحكام أو مكافحة الاستعمار، لتدعيم نشأة هذا العلم كحقل مهني مستقل بذاته يتسم بالموضوعية وبإعتماده على الوثائق التاريخية لطرح حججه بعيداً عن صراعات الأجنحة المستمرة في انتاج تاريخ ملكي من جانب أو استخدام الكتابة التاريخية كمنبر لمكافحة الاستعمار من جانب أخر. كما تظهر ذات الأدبيات كيف استطاع هذا التوجه "الغربالي" من إطلاق تخصصات جديدة في هذا السياق داخل وخارج أسوار جامعة القاهرة، وكيف بلور نخبة جديدة من المؤرخين المتخصصين الذين سيكونوا بمثابة المؤسسين لحقول أكاديمية فرعية، كتاريخ

التعليم علي يد أحمد عزت عبد الكريم، وتاريخ الإقتصاد علي يد أحمد أحمد الحتة، أو تاريخ الطباعة والنشر علي يد أبو الفتوح رضوان(خالد فهمي، مقابلة ٢٠٢٢)، ومعظمهم سيؤسس لمجموعات متخصصة مع الأجيال اللاحقة حتى ثمانينات القرن العشرين.

يشهد علم التاريخ بعد تبلور هذه الخلفية المؤسسية والفكرية، أولى معاركه السياسية المستعرة مع اندلاع ثورة يوليو واندفاع الضباط الشبان، مثل عبد الناصر وكمال الدين حسين إلى "تطهير الجامعة " عام ١٩٥٤، من كل المعارضين السياسيين علي تنوع مشاربهم من بين أساتذة الجامعات، وتعطيل الكيانات الطلابية وانتخاباتها لأكثر من عقد، واضعين بذلك حداً للمرحلة التعددية التي عاشتها الجامعة في عقودها الثلاث الأولى. هنا، لا يحاول النظام الجديد ضم الجامعة لدائرة حلفاؤه عبر توسيع الحق في التعليم المجاني فحسب -وهو نداء سابق على الثورة بالمناسبة، من طه حسين إلى لويس عوض. وانما يسعى إلي السيطرة علي الإنتاج المعرفي عبر تكليف الجامعيين، وبالذات المؤرخين منهم بإنتاج معرفة تاريخية تصلح للتدريس، أولاً كمقرر إجباري "للتربية الوطنية" لكل طلاب الجامعة منذ أواخر الخمسينات، ثم لاحقاً عبر محاولة تجنيد عدد من المؤرخين لإعادة كتابة التاريخ في إطار مشروع قومي، يدحض المعارف السابقة علي الثورة، ويسمى " باللجنة القومية لإعادة كتابة التاريخ". هكذا يتم تكليف المؤرخ محمد أنيس وأخرين بإعادة ترتيب بيت المعرفة التاريخية من جذوره، واستخدام خلفياتهم اليسارية لدعم انتاج قراءة تاريخية لمصر تتوافق مع مشروع الاشتراكية العربية، كما سماه ناصر في أول الستينات. ورغم تعثر هذا المجهود الجماعي في انتاج تأصيل تاريخي يؤسس معرفياً لمفهوم الاشتراكية العربية كمشروع يسارعربي مستقل عن الشيوعية، وعن الوحدويين العرب في المشرق، سيصبح للنظام الناصري مؤرخيه. كما سيطلق يدهم في إعادة تأسيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، وتنصيب محمد أنيس كرئيس لها، ناهيك عن إطلاق يده في تأكيد ملكية الدولة لمجمل الوثائق التاريخية والمذكرات السياسية، بل واسترداد كل الوثائق المتواجدة في الخارج تحت شعار "وثائقنا ملك الشعب"، كما يشرح يوهان دو كابوا في كتابه عن حراس الماضي العربي: المؤرخون والكتابة التاريخية في القرن العشرين في مصر، الصادر عام ٢٠٠٩ ، لرصد عملية تجنيد المؤرخين لصقل مبدأ الاشتراكية العربية من جانب، وكتابة الجزء التاريخي من الميثاق من جانب ثان، وإعادة صياغة المعرفة التاريخية انطلاقاً من قيم سياق ما بعد الاستقلال من جانب ثالث. ويتطور هذا التوجه عبر إفساح مجالاً كبيرا لكتابات هذا الفريق من المؤرخين سواء في الصحافة القومية، أو في منابر علمية جديدة مثل مجلتي الكاتب والطليعة الملحقتين بجريدة الأهرام. هكذا يعيش التاريخ كتخصص أكاديمي واقعاً جديدا، بدءاً من الستينات لا يبني علي ما سبقه وأنما يعيد التأسيس عبر نفي كامل لما سبق، وتجاهل الأطراف الفاعلة قبل الثورة في إطار العلاقة الثلاثية لمنتجي المعرفة التاريخية، لصالح أطراف آخرى من تيار قومي النزعة ويساري التوجه، وتحويلهم لطرف مهيمن علي مجمل الإنتاج الاكاديمي التاريخي، ومعظم المؤسسات المرتبطة به بدءاً من دار الوثائق القومية، لدار المحفوظات لغيرها من أرشيفات تابعة لسلطة وزارة الثقافة. يذكر يوهان دو كابوا في هذا الصدد، واستكمالاً لتوصيف آليات تشكل حقل الإنتاج الاكاديمي التاريخي، استمرار وجود رافداً هامشي ثان، من المؤرخين الاجتماعيين اليساريين الرافضين لمشروع الإحتواء والفارين إلى المهجر، والقابعين في موقع "يسار اليسار" للاستمرار في مشروعهم التأريخي الناقد للاشتراكية العربية، مثل أحمد صادق سعد وأنور عبد الملك وشكري غالي، وأخرين.

تفيدنا هنا مراجع أخري في توسيع العدسة المقترحة من يوهان دو كابوا، مثل كتاب جورمان (٢٠٠٩) لرصد السجال الناشئ ضمن إطار التاريخ الاجتماعي وتاريخ الفكر في الستينات، ونمو تخصصات أكثر دقة عن تاريخ الفلاحين، أو التنظيم الاجتماعي قبيل الحملة الفرنسية، أو الطوائف الحرفية كنمط للانتاج في العهد العثماني تأثراً بأعمال اندريه ريمون عن القاهرة العثمانية وبشكل أوسع تأثراً بما تم تعلمه في أوربا في الخمسينات والستينات من القرن العشرين بعيداً عن دوائر السلطة السياسية والمؤرخين المروجين لرؤيتها. كما تفيدنا محاولات التوثيق لأعمال الجمعية التاريخية علي مسارأربع عقود، في فهم تطور ظهور التأريخ المؤسسي كموضوع رئيسي للتأريخ، ليس كما عرفه شفيق غربال في مرحلةٍ سابقة، وإنما كما أرساه النظام الناصري كرمز للسيادة الوطنية التحديثية، كما تجسدها دولة ما بعد الاستقلال في مصر. هكذا تسود بدءاً من الثمانينات والتسعينات، دراسات التاريخ المؤسسي بدلاً من التركيز علي التأريخ السياسي لمعارك الاستقلال. و يتحول الحقل ولو جزئيًا للمعارف الراصدة لأنماط استبطان وتطبيق التحديث، سواء بين الباحثين المصريين أو الأجانب، كتيار مهيمن يؤرخ لمدارس الهندسة والطب والمسوح السكانية، ودراسات الجغرافيا المساحية وتنظيم الري والتجنيد كتجسيدات حية لمنجزات الدولة الحديثة. ولا تتم مجابهة هذا التيار "التحديثي" لا داخل أو خارج مصر، إلا في أواخر القرن العشرين مع تبلور جيل لاحق من دارسي الدكتوراه في أوربا والولايات المتحدة، وانتشار وعي أكثر عمقًا بدراسات " التابعين" السبالتيرن، المهتمة برصد آليات القمع والضبط والمراقبة التي تستعملها الدولة الحديثة مع رعاياها. وتتنوع التيارات الأخيرة من القادمين الجدد فلا يطرحون أنفسهم كبديل متماسك أو كتيار منسجم ناقد للحداثة، فمنهم من يستخدم الأرشيف كأداة لتوثيق التكلفة البشرية لبناء الدولة المصرية الحديثة مثل خالد فهمي وباسكال غزالة وملك لبيب، وللمضي قدما في تجاوز التاريخ القومي، نحو صياغات فوكالدية عن الاخضاع والاقصاء في مؤسسات الجيش و الصناعة والمستشفيات والقانون. و منهم من يختار طواعيةً القبوع علي الهامش، كموقع مختار لإعادة كتابة التاريخ سواء من منظور نسوي، أو أقلياتي أو محلي (مشروع المرأة والذاكرة في طرح سلسلة من السير البيوجرافية للنساء الرائدات، ودراسة علياء مسلم عن سكان القناة بعد النكسة، أو أهل النوبة بعد التهجير). مقابلة مع د. هدي الصدة في مايو ٢٠٢٢ و مع د. علياء مسلم في مارس ٢٠٢٢.

وتتقبل الجمعية التاريخية هذا الأطروحات الجديدة بحذر أحياناً ، وبالوصم في أحيان أخرى، وتضم لمواجهة هذه الهوامش الناشئة، سمنار التاريخ العثماني لتمتين مركزيتها التحديثية، وهو ما ترصده الشهادات الحية عن الاجتماعات الشهرية للجمعية، سواء في السيداج وهو مركز بحثي فرنسي قوي التأثير منذ الثمانينات، أو في موقع الجمعية الجديد الممنوح كهبة من الشيخ القاسمي لترسيخ انتاج الجمعية واستمرار أنشطتها بعد انسحاب الدولة المصرية من مساندتها مادياً ومعنويا في مطلع القرن الجديد. هكذا يستمر الخلاف المضمر أحياناً، والسافر أحياناً أخرى حول الانحيازات المعرفية للتاريخ الدولتي، والمقتربات الممجدة للتحديث على الطريقة المصرية، في مقابل كتابة التاريخ انطلاقاً من حياة الفاعلين الاجتماعيين المقموعين، ومراسلاتهم وقضاياهم في المحاكم ، أو سيرهم البيوجرافية. من المهم أيضاً ذكر تجاوز هذا الخلاف للحدود الوطنية، وانعاكاسه في ساحات أكاديمية دولية كمدرسة الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية والاجتماعية بباريس، والذي سيفسح المجال لهذا النقاش عبر أطروحات متنوعة المداخل من الدكتوراه عن تاريخ مصر في إطاره (ايمان فرج، ١٩٩٩)، أو لاحقاً في كجامعة كولمبيا واحتضانها لمدارس مابعد كولونيالية التي تدعم المدخل القومي التحديثي دون إخضاعه للنقد الكافي بإعتباره صوت الجنوب المستعمَر، ومساندة دراسات مناهضة الاستعمار كتعبيرعن إمكانية التحديث العضوية رغم العنف الرمزي وليس المادي فقط للحكم الكولونيالي (تيموتي ميتشل، ١٩٩٠).

نخلص هنا إلي أن التخصصات التاريخية قد مرت بثلاث نقاط تحول مفصلية (كان أبطالها تباعاً شفيق غربال ومحمد أنيس، ثم لاحقاً عاصم الدسوقي ورؤوف عباس ونيللي حنا) طورت ليس التاريخ الاجتماعي ومواضيع دراسته فحسب، وإنما أعادت تعريف مناهج التاريخ المؤسسي وتاريخ الفكر، وتنوع مصادرهم (اعتماد على الأرشيف، التاريخ شفاهي، السير البيوجرافية) وأطرهم المفهومية، مع استمرار لهيمنة المقاربة التحديثية الدولتية في الثلاث مجالات الأساسية للتأريخ. كما نخلص أيضاً إلى التأثير المحدود نسبياً لهذة السجالات المفهومية علي مقررات التدريس داخل أسوار جامعة القاهرة، ناهيك عن الجامعات الأخرى التي ظهرت منذ الثمانينات. لتبدو لنا صورة نهاية القرن العشرين وإرثه معبرة عن هيمنة مدخل بعينه على عمليات التدريس والاشراف العلمي والترقي وإضافة المقررات التعليمية الجديدة بسبب تحالف بدأ في الستينات وتحلل تدريجيا، دون إفساح المجال لتشكل تيار مركزي بديل يقود حقل المعرفة التاريخية خارج المدخل المؤسسي.

التاريخ كمعرفة عابرة للعلوم الاجتماعية: الحالة اللبنانية

عند الانتقال إلي الحالة اللبنانية، نواجه تشظي في الأدبيات المتعلقة بالإنتاج المعرفي عموماً، وفيما يتعلق بالإنتاج الاكاديمي في علوم التاريخ بشكل أكثر تحديداً. ليجد الملاحظ قلة من الكتب التأسيسية السابقة على إنشاء الجامعة اللبنانية، ككتابات ألبير حوراني ومعاصريه، والتي تصب تركيزها علي آليات ظهور لبنان كجماعة وكهوية وطنية، قيد التشكل بدءاً من ١٩٢٠، في مقابل كتابات "الهواة" من مثقفي المارونيين والسنة التقليديين، والذين يربطون تبلور الكيان اللبناني بهويات دينية وتاريخية أكبر وأقدم، ويفسحون مجالاً واسعًا لدراسة دورالعائلات الاجتماعي والسياسي تاريخياً في ترسيم الكيان اللبناني. ينعكس ذلك بوضوح أيضاً في كتابات أساتذة التاريخ من الجامعة اليسوعية وفرع جامعة ليون ٢ الموجود في لبنان حتى عام ١٩٧٤، والمهتمين بالتأريخ للمتصرفية، وبعلاقة جبل لبنان بالامبراطورية العثمانية عبر تتبع أطر وأدوات الجباية الإمبراطورية، دون الإنضواء تحت مظلة تيارات نظرية محددة أو اسنادات مفهومية ومنهجية من المستشرقين، أو من المؤرخين الفرنسيين عن المنطقة، وذلك حتى نهاية الستينات. يتزامن مع هذه الإنتاج المتطيف والما دون أكاديمي، انشاء الجامعة اللبنانية ومن قبلها جامعة بيروت العربية، كفرع "عربي" لجامعة الإسكندرية، كمحاولات لدولة ما بعد الاستقلال الناصرية في طرح إعادة هيكلة الإنتاج المعرفي عموماً والاجتماعي والإنساني خصوصاً، كنموذج يحتذي علي مستوى المنطقة العربية ككل. يتلقف مناصري الشهابية هذا النموذج "البديل" كمورد حيوي مختلف للإنتاج المعرفي باللغة العربية من جانب، وكصيغة مناسبة لطرح الجامعة الوطنية، أي الجامعة اللبنانية في مواجهة جامعات لبنان التبشيرية والمتفرنجة من جانب أخر. وتزيد جاذبية النموذج الناصري في الستينات وحتى النكسة بين الجيل الجديد من طلاب الجامعة اللبنانية من الطبقات الوسطي ومن خارج بيروت (الأمين، مقابلة مارس ٢٠٢٢ و بيضون، مقابلة ابريل ٢٠٢٢)، كما تستثمر القيادة الشهابية السياق التاريخي لجذب اهتمام اليونسكو في التخطيط للجامعة كساحة لتكوين الكوادر الوطنية في العلوم الاجتماعية. و يعد التقرير الذي كتبه جاك بيرك في عام ١٩٥٩ والمقدم إلى فؤاد إفرام البستاني كأول رئيس للجامعة اللبنانية دليلاً دامغاً على الفقر البحثي وتمترس ما ينشر في جغرافيا الطوائف (هلا عواضة، ٢٠٢٢).

يواجه هذا الجيل صعود المد القومي والاشتراكي العربي في الستينات، ويتماهى معه كتجسيد لليسار في مواجهة اليمين الماروني حتى نكسة ١٩٦٧. و لا يدرك وطأة الضبط الناصري علي منتجي المعرفة ، وأنما يهلل لما يتم نشره في مصر كبشارة علي انتاج علوم عربية ما بعد كولونيالية (عدنان الأمين، مقابلة ٢٠٢٢). ويتقارب مع منظمة التحرير الفلسطينية في أواخر الستينات وبعد موت عبد الناصر، لتصبح مساندة القضية الفلسطينية التجسيد التالي للخيار اليساري والعربي

للمثقفين والأكاديميين اللبنانيين مع مطلع السبعينات. و بحجم تأثير هذا المد المتراوح ما بين اليسار والقومية العربية، سيواجه ذات الجيل تأثيراً مختلفاً لا يقل أهمية من خلال سعيه لإتمام الدراسات العليا في فرنسا بعد تخرجه كجيل أول من الجامعة اللبنانية، وهو أمر جديد علي أبناء الطبقة الوسطي خصوصاً من غير المارونيين. هكذا، يتعرف أبناء هذا الجيل على الفيلسوف دومنيك شوفالييه كما يصفه الأكاديميون اللبنانيون حتى اليوم، أولاً كمؤرخ مقيم في لبنان، وليس كمستشرق، ثم كمثقف تتم ترجمة أعماله عن التاريخ الاجتماعي في مجلة الطريق اليسارية لتركيزه علي حياة الفلاحين اللبنانيين منذ القرن التاسع عشر. ويتطور هذا التواصل على مدى عشر سنوات، يسجل بعدها معظم الطلاب اللبنانيون أطروحات الدكتوراه تحت إشرافه في جامعة السوربون باريس ٤، ضمن تخصص جديد وهو "الدراسات المناطقية": دراسات العالم العربي. هكذا ينجح السمنار الذي أسسه شوفالييه في " خلط" طلاب الجامعة اللبنانية واليسوعية من خريجي أقسام الاجتماع والعلوم السياسية والاقتصاد، ويفسح لهم المجال -رغم اختلافاتهم السياسية المتصاعدة- للتعرف علي منهاجيات ومفاهيم مشتركة، يأتي معظمها من مدرسة الحوليات الصاعدة في التأريخ في فرنسا خصوصاً بعد تولي بروديل رئاستها التحريرية، بعد جيل مارك بلوك ولوفيفر. ينتج عن هذا التفاعل في السبعينات والثمانينات، أكثر من ١٧ أطروحة دكتوراه عن لبنان في سنين الحرب، يندرج معظمها تحت مسمى التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، الذي يمثل شوفالييه أهم رموزه عن الدراسات المنطقة العربية إلى جانب جاك كولون الشيوعي في جامعة باريس ٧ جوسيو. يترافق مع هذا الإنجاز، تأثر ذات الجيل بمنتجات الحوليات عن فرنسا، ونمو ما يسمي بالمونوجرافيات المحلية، كأحد أنماط انتاج التأريخ الاجتماعي، إستناداً لسجلات المحاكم أو أرشيفات التجار أو وثائق الملكية، وتتوالي الاطروحات عن فلاحي البترون وتجار صيدا وعكار، كاستنساخ لهذا التوجه الجديد في الحوليات في اخر الستينات وأول السبعينات. وتدعم الحرب الأهلية منذ منتصف السبعينات وصعوبة الانتقال بين المناطق المتحاربة هذا التوجه، لتتكرس فكرة المؤرخ العضوي سواء كان ماركسياً أو طائفياً، كلٌ في نطاقه المحلي الضيق وعبر وثائق لا يمكن لغير أهل المنطقة المحلية الوصول إليها. كما تنشر الحوليات منهجاً ثانياً عبرأعدادها الشهيرة في السبعينات والثمانينات، وهو دراسات التحليل الكمي في التاريخ بغرض فهم الأبعاد الاقتصادية والتفاوت الطبقي، وأشكال تركز الثروة في أوربا الإقطاعية قبيل التحديث. وتتعدد الأطروحات الأخذة بهذا المنهج في منتصف السبعينات كاستراتيجية لتفادي الوقوع في فخ الكتابة الطائفية، وسعياً لانتزاع الاعتراف بالعملية والموضوعية، خصوصاً في سياق الحرب الأهلية. ويضيف هذا التخصص بعداً ثانيًا عابر للتخصصات لخريجي سمنار شوفالييه ويجعل منهم مزدوجي المهارة في التاريخ والعلوم السياسية (مارلين نصر) أو التاريخ والديموغرافيا (يوسف كرباج) أو التاريخ والابستمولوجيا (أحمد بيضون) مكرساً نموذج للمؤرخ كمتخصص في دراسات المناطق الثقافية. هنا، تبدو الديموغرافيا التاريخية وتتعدد نشر الدراسات حولها في السبعينات كأرض ثالثة خصبة، سواء لدعم المنطق الطائفي المتنامي عبر بعض طلاب السمنار، أو لدعم مدخل تقويض الحجج الطائفية علي اختلافها من منطلق يساري كرسالة أحمد بيضون المؤسسة لفرع التأريخ الفاضح للطائفية. هكذا نصل لنهاية الثمانينات لتعم ثلاثة تخصصات في الكتابة التاريخية الاكاديمية، عبر المؤرخين اللبنانيين الجدد: التاريخ الاقتصادي الاجتماعي، المونجرافيات المحلية، والتاريخ الديموجرافي (كانديس ريمون، ٢٠١٧) وذلك على الرغم من عدم وجود قسم للتاريخ في معهد العلوم الاجتماعية الذي يعمل فيه أكثر من نصف خريجي سمنار شوفالييه (عواضة، ٢٠٢٢). وتذكر الباحثة اللبنانية كانديس ريمون انعزال مؤرخي الجامعة الامريكية ببيروت، عن هذه الظواهر الجديدة بين المؤرخين العاملين بها، وتمسك أساتذة التاريخ هناك بالاستمرار في انتاج التاريخ السياسي والمؤسسي من منظور نخبوي ورسمي (صليبي نموذجاً).

تتبدل درجات التأثير بعد حصول هذا الجيل على الدرجات العلمية، والرجوع للتثبيت في الجامعات في لبنان، سواء في الجامعة اليسوعية، أم بشكل أكبر في الجامعة اللبنانية، وينتقل طلاب الأمس من تبني استراتيجية الحصول علي المكانة العلمية والشرعية المهنية ضمن الدوائر الاكاديمية الفرنسية، إلى وضعية جديدة كمنتجين مرموقين للمعرفة في زمن الحرب. ولا يمكن تجاهل التأثير السياسي للوجود الفلسطيني في السبعينات والثمانينات، علي دفع عدد من هؤلاء المؤرخين في اتجاه "التأريخ للتثوير" كمسعود ضاهر ومهدي عامل وفواز طرابلسي. كما لايمكن التغاضي عن تأثير انتشار دور النشر والصحافة ومراكز الأبحاث العربية في لبنان في السبعينات والثمانينات، وتذكيتها لحالة المثقف اليساري سواء كان ماركسياً أو قومياً أو ناصرياً في تبلور جيل كامل من المؤرخين اللبنانيين مثل مارلين نصر، فواز طرابلسي، مسعود ضاهر، وضاح شرارة أو سمير قصير. من هذا البعد الإضافي، يتطور وضع جماعة المؤرخين في لبنان بين قلة تخاطب أقرانها المهنيين في فرنسا، وقلة تتوجه إلى الدوائر العربية الاكاديمية كمجال حيوي لها (مثل خالد زيادة أو رضوان السيد) وبقية تتحالف مع يساريي المنطقة والعالم بحثاً عن نفي جذري للطائفية من منطلقات أممية أو لينينية. يترتب علي هذا التطور المتزامن مع نهاية الحرب، ظهور كتابات تاريخية من أنواع جديدة كتاريخ التأريخ لأحمد بيضون أو التاريخ النقابي والعمالي لمهدي عامل كتجسيدات ليسار ما بعد الحرب في لبنان وذلك دون بلورة مؤسسية للتاريخ كفرع علمي مستقل وإنما بإعتباره رافعة للفهم المجتمعي وللعلوم الاجتماعية بشكل عام.

ورغم ثراء هذا الإنتاج وتنوعه وجودة منتجاته الأكاديمية مقارنةً بمجمل الإنتاج التاريخي في المنطقة العربية، بل وفي فرنسا عن دراسات المناطق، لا ينجح الجيل الجديد من المؤرخين في بناء جماعة وطنية تتجاوز الانعزال الطائفي أو تنال مكانتها الوطنية ضمن منتجي المعرفة، لتؤسس لمعرفة مشتركة في التدريس والإشراف العلمي والأطر المفاهيمية. وكما يحول

انقسام الجامعات بين خاصة وعامة هذا التفاعل علي مستوى أول، يوقف مبدأ التفريع، أي تقسيم الجامعة اللبنانية إلي فرعين ثم إلى خمسة فروع في سنوات الحرب، أي إمكانية لتوحيد المهام الجامعية والمداخل التدريسية والمراجع المستخدمة. يضاف إلي ذلك سيطرة الزعامات الطائفية المتنامية علي كل فرع، واتباع سياسات مختلفة في التعيين وتحديد المناهج، مبنية علي المحاصصة والولاء السياسي للزعماء أكثر من أي معيار علمي موضوعي (الأمين، مقابلة مارس ٢٠٢٢). ولا يتحسن الوضع كثيراً بعد انتهاء الحرب الأهلية وإبرام اتفاقيات الطائف.على العكس، تزيد الانقسامات وتتعمق الاختلافات بين الفروع سواء على مستوي التدريس والمناهج أو على مستوي النشر وإصدار المجلات العلمية. فاتحةً بذلك القرن لتحديات جديدة مثل ازدياد الطلب على الالتحاق بالتعليم العالي، أو التسرع اللبناني في المشاركة في الخطط الدولية المهتمة بربط الجامعات بسوق العمل ومتطلباته (عواضة،٢٠٢٢).

الانثروبولوجيا في جامعة محمد الخامس: من بديل آمن للسوسيولوجيا إلي حقل لتجاوز الإرث الاستشراقي واستبداد المخزن

كان من الممكن اختيار علم التاريخ كدراسة حالة ثالثة في جامعة محمد الخامس، وتخومها من مراكز بحثية ودوريات أكاديمية، ولكن الإتساع المهول للإنتاج المعرفي المصنف كدراسات تاريخية في المملكة المغربية -أوعنها- حال دون عقد هذه المقارنة. فعلم التاريخ في المغرب، مثله مثل مصر، حقل معرفي مستقل له أقطابه وحقبه التاريخية وموضوعاته ومنهاجياته منذ العهود الإسلامية إلي القرن الحادي والعشرين، وتتنازع فيه الأطراف الإسلامية والماركسية والقومية على تبوء الصدارة من قبل لحظة الاستقلال بعقود وحتى الأن. لكن من جانب أخر، نجد كتابات علماء الاجتماع كعبد الله العروي، والعلوم السياسية كمحمد توزي، والدراسات الثقافية كحسن رشيق، والسوسيولوجيا كرحمة بورقية، يتصدرون ساحة الكتابة التاريخية، ويؤسسون لمعارف مغربية-عربية تأخذنا في مسارات متشعبة، مرة في مواجهة مع الإنتاج الاستشراقي التاريخي عن المغرب كميكروكوزم رمزي عن الشرق، ومرة لمواجهة وتقويم دراسات المستعربين عن الخصوصية السياسية المغربية من كليفورد جيرتس، وأرنست جلنر، لجون ووتربري أو ريمي لوفو، ومرة للتمايز عن كونية المعرفة التي يرفعها المثقفون الجدد في حقول التنمية والتعاون الدولي مفترضين وحدة الجماعة الوطنية المغربية ومحددين للأولويات التنموية من أعلى أو من المركز، أياً كان تعريفه: الغرب، المخزن، المؤسسات الدولية المعولمة والمانحة للموارد اللازمة للتنمية. كل ذلك التنوع تحت عنوان الدراسة التاريخية كحقل عابر للعلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل يذكرنا بالنموذج اللبناني من حيث وجود مؤرخين دون حقل معرفة تاريخية متبلور بشكل مستقل. كما نلحظ تشابهاً ثانياً بالمثال اللبناني فيما يتعلق بنشوء التأريخ كمنتَج لدراسات المناطق أو ما يسمى بالفرنسية دراسات المجالات الثقافية. هنا أيضاً، يساهم الذهاب إلى التعليم العالي في فرنسا أو في الولايات المتحدة دوراً كبيرا في اختلاط دراسات المناطق وإنتاج المعرفة التاريخية في أطرعابرة للتخصص الضيق لعلم التاريخ. ويزيد من تعقيد دراسة تخصص التاريخ في المغرب عموماً، وفي جامعة محمد الخامس خصوصاً، تواجد هذين التعريفين للتاريخ وتعايشهما داخل الجامعة بل وخارجها، بل داخل المغرب وخارجها بدون محاولة للتمييز بين المواقع المختلفة وسلاسل تطورها في حقل الإنتاج التاريخي، مما يستحيل معه الرصد الجينالوجي للباحثين أو للأقسام المنتجة لكل تخصص أو توجه تأريخي، أوتحديد الملابسات السياسية والمؤسسية التي حكمته، في قسم من ورقة خلفية قصيرة. لذلك تم اختيار علم الانثروبولوجيا كمجال يمكن تتبعه كموقع ثالث لدراسة أنماط تبلور التخصصات الإنسانية في المنطقة العربية، عمومًا وفي الثلاث بلدان/جامعات علي وجه التحديد.

لا تظهر الانثروبولوجيا كحقل علمي جاذب إلا في السبعينات، وعلى أثر قرار السلطات السياسية بإلغاء أقسام الاجتماع في الرباط وفاس، بإعتبارهما أقسام مثيرة للشغب السياسي. يلي هذا تقطيع أوصال مكونات علم الاجتماع وتقسيم أساتذته بين أقسام الزراعة والفلاحة والري من جانب- حيث يدرس أبو علم السوسيولوجيا في الجامعة المغربية، بول باسكون الفرنسي المتجنس بالجنسية المغربية منذ ١٩٦٤، وبين أقسام الفلسفة وعلم النفس والانثروبولوجيا في جامعة محمد الخامس. كما يلي ذلك اعتبار تخصص الانثروبولوجيا الوريث الأهدأ للتخصصات السوسيولوجية ومضمونها ال"التنازعي" مع أبنية السلطة وتوزعها بين الملكية والغرب الكولونيالي. في هذا السياق المتوتر، تظهر أسماء جديدة كعبد الكبير الخطيبي ومحمد جاسوس كإجتماعيين يؤسسون لمشروع انثروبولوجي عربي يتناغم مع سياق مابعد الاستقلال في المنطقة، ويؤسس لمعارف علمية وتدريسية في الجامعة آياً كانت التسميات الرسمية للأقسام. يساندهما في ذلك وجود أعلام كبرى داعمة في مؤسسة اليونسكو مثل جاك بيرك والذي سيساهم بقوة في دعوة تعريب العلوم الإنسانية منذ أواخر الستينات. يظهر بعد ذلك جيل ثان من الاجتماعيين/ الانثروبولوجيين مثل رحمة بورقية وحسن رشيق وعبد الله حمودي، ويتحول ويتشعب مشروعهم المعرفي تدريجياً من التركيز على نزع كولونيالية المعارف، ودعم نقدية الحقل، إلى تعددية" تموضعه" من حيث حمله لمشروع مجتمعي أكثر عدلاً بالمعنى اليساري، إلى محاولة تفكيك عمليات انتاج المعرفة الكولونيالية وتشريحها وتحقيبها وتعقب تطورها المنقوص على الدوام في دراسة المغرب من خلال مداخل مثل سمات المغربة، حضارة المغاربة، التقاليد المغربية دون الأخذ في الاعتبار بالأبنية الاجتماعية الحاكمة لملاحظاتهم، ولا للتنوع الكبير بين المناطق الذين يدرسونها كمحطات

جغرافية دون تفادي التعميم. ويتطور أداء هذا الجيل من الانثروبولجيين وعلماء الاجتماع في الساحتين الأكاديميتين الفرنسية والأمريكية أولاً عبر مساهمات رصينة في تأريخ ونقد المعرفة الاستشراقية وفهم نواقصها. ولا ينغمس منتجو هذه المعارف الجديدة في مشروع تحرري سياسي لنفي المعارف الكولونيالية، بل يتخذون منها نقطة للبدء من جديد ولبناء معارف عن الممارساتا الخاصة بالقبائل والمناطق والأفراح والأعياد كتجسيدات لعلاقات اجتماعية نري من خلالها رشادة الفعل وتطوره. وتلمع في هذا الحقل دراسات الانثروبولوجيا الريفية والقبلية والفلاحية، والنسوية المركزة على المرأة في السياقات التقليدية مثل مليكة بلغيطي، سمية جسوس، عائشة بالعربي، وبالطبع فاطمة المرنيسي. وتطرح هذة المساهمات ضرورة رفع صوت نسوي ضمن المعارف الانثروبولوجية عن السيدات في الريف وعلاقتهن بأجسادهن وبالاقتصاد وبالإسلام بشكل لامع ولافت في المنطقة العربية. ويتسع المشروع الانثروبولوجي ليشمل وحدات بحثية جديدة تفكك جميعاً افتراضات الخصوصية والتخلف، عبر التركيز على دراسات التضحية والطب القديم والسحر وعادات المصاهرة والتبادل الرمزي في الأسواق لتعيد لهذة العوالم تعدديتها ورشادتها وثرائها بعد عقود طويلة من الانحباس في قالب الشرق الناظر للممارسات التقليدية في المغرب ضمن عدسة اكتشاف " الغرائبي".

هكذا يتجاوز الانثروبولجيون المغاربة محاولات التحرر من العدسة الكولونيالية أو دحض أدبيات التعالي على الفلاحين المغاربة، انطلاقاً من اهتمامهم ببناء معارف مختلفة تعترف بالجهل وبالتقصير من جانب الباحثين، وتعي حدود الملاحظة الميدانية كمدخل للرصد. ويعد هذا الاشتباك مع الشق الفكري في الأعمال الاستشراقية أو الاستعرابية، موقفاً جد مختلف عما هو سائد في الحالتين المصرية واللبنانية، حيث يسود الوصم والتبرؤ من وحدات تحليل الانثروبولوجيا الثقافية الموروثة من الحقبة الكولونيالية (عن القبائل والمناطقية والطب القديم والطرق الصوفية والأعياد الدينية) لصالح دراسات تركز – وتبجل- على انضواء الجماعة الوطنية وتبلور وحدتها في سياقات التحديث. يتبلور المشروع المعرفي المغربي المعني بالتعرف علي " النحن الاجتماعية" كما هي، كما تعبر عن ذواتها المتعددة الأصول والممارسات، كما تسمح لنا بالنظر بشكل نقدي لتجليات المشروع التحديثي للمعارف الإنسانية في بلدان عربية أخرى. بالطبع تتعدد طرق الوصول لهذة الهوية الاجتماعية الغير مفهومة تلقائياً، والمتنوعة في مواريثها وتطوراتها، كما تتعدد أنماط التعبير عنها باختلاف المخاطَب، لنجد خطاب انثروبولوجي مغربي موجه الي الأقران الفرنسيين، عن حدود فهم الباحث المحلي، ناهيك عن الاجنبي. وخطاب أخر موجه للزملاء في حقل الانثروبولوجيا العرب عن جدوى الانثروبولوجيا الثقافية والرمزية في الهياكل التقليدية والعلاقات القبلية وفحواها التحرري والرشيد، علي عكس ما يعتقدون، وخطاب ثالث للرفاق الأكاديميين اليساريين، من ماركسيين أو قوميين عرب، يركز على أهمية التمايز أو الابتعاد عن عوالم التمويل والتنمية والتعاون الدولي وخبراء السلطات الدولية والوطنية، والرجوع إلى استراتيجية بحثية تكرس مواقع فهم عضوية لا تسعى لا للتربح ولا للمكانة الاجتماعية ولا الرمزية. ويُسَهل امتلاك اللغتين أو الثلاث لغات في الكتابة الأكاديمية، من قدرات هذا الجيل على تعميق مشروعهم وتطويره، من حيث القدرة علي السجال في حقول جد مختلفة في آن واحد وبذات القوة، لكي تصبح الانثروبولوجيا المغربية تجسيداً للمواجهة الندْية مع الإرث الكولونيالي، ومحاولات تجاوزه لغةً ومضموناً، في عيون منتجي المعرفة من العرب. كما تنجح الانثروبولوجيا المغربية في بناء نموذج قريب من الحالة الهندية، يسعى لفهم الجدل مع الغرب في سياق معاصر، انطلاقاً من تموضع سوسيولوجي يطرح مناظرات مفهومية رصينة تتجاوز الخطابات القومية التي تختزل كل خلاف في الاستغلال السياسي، ولا تأتي بطروح جديدة عن أرضية ومشروع الباحثين المعرفي فيما بعد لحظة التحرر الوطني، وبالذات في سياق العولمة المتنامي.

ولا يشفع هذا الإنتاج الجد متميز للانثروبولوجيا المغاربة لنشر معارفها بالقدر الذي تستحقه. على العكس تظل محصورة في دوائر معرفية نخبوية ومنكفئة علي خططها البحثية بعيداً عن مقررات التدريس والندوات الجامعية الدورية، المنغمسة في تحديات جماهيرية التعليم من جانب وربط التعليم الجامعي بسوق العمل من جانب أخر. فالجامعات المغربية مع تعدد مواقعها منذ الثمانينات تشهد تراجع لقيمة كليات الآداب الي مؤخرة تصنيف الجامعات، وتتبع أسلوب قبول متساهل مقارنة بالكليات العلمية، مما يجعل طلابها الأسوأ تحصيلاً في المملكة، مقارنةً بأقرانهم في العلوم التطبيقية أو القانونية. كما تقل أعداد أطروحات الدكتوراه المكتوبة وفقاً للتقاليد الفرنسية وللمشروع المعرفي المغربي في ذات الوقت، لأسباب اقتصادية متعلقة بقلة الموارد المتاحة للسفر للتعليم والدعاوى الانغلاق على المقتربات المغاربية والعربية (الادريسي، ٢٠١٧). كما نلاحظ تراجع أهمية دوائر الانتاج الاكاديمي المتعاونة مع جهات المانحين سواء الاكاديمية أم العاملة في إطار التنمية أو المجتمع المدني، كما يقول المؤرخ معاطي منجب في مقابلة معه منذ عامين حول الصعوبات المتزايدة التي تواجه الإنتاج المعرفي في الانسانيات في المغرب المعولم، دون مداهنة للأطراف المانحة سعياً للرساميل المادية والرمزية. ربما تعكس هذه الشهادة استمرار تعدد مكونات المشروع الاكاديمي المعرفي في الانسانيات في المغرب، رغم تأكيدات رشيق وبورقية وحمودي عن القدرة علي التواصل المعرفي على أرضية التعاون والتكامل والاعتراف المتبادل، فالشق المتوجس من أنشطة التعاون الاكاديمي المعولمة في ازدياد، والشق المهتم بإحياء العلاقة مع محيط عربي ثقافي وسياسي في شغف متنامي، رغم محاولات الاكاديميين الرصينة المضي قدمًا في فهم المسكوت عنه اجتماعياً وثقافيا وسياسياً في المغرب حتى اليوم وإنتاج معرفة تتجاوز الثنائيات الكولونيالية/ الوطنية أو المعارضة لنفوذ/ المتواطئة مع المخزن. ويزيد من تعقيد الموقف عدم سعي هذا

التيار الانثروبولوجي الثقافي للتمأسس الرسمي أو انتزاع مساحات معترف بها داخل الحقل الأكاديمي الوطني، مكتفي بإمتلاكه رأسمال رمزي من العلمية والمصداقية بعيداً عن الصراع السياسي اليومي في المملكة المغربية.

أقسام اللغات في جامعة القاهرة ومزايا الهامشية في تطوير التخصصات العلمية

تبدو عملية رصد تطور التخصصات في علوم الآداب معقدة خاصة لغير المتخصصين في المجال. كما تندر الكتابات حول الحياة الداخلية للأقسام العلمية في كلية الآداب أو غيرها من الكليات. فهناك شبه اتفاق مضمر على التركيز على الجامعات كوحدة للتحليل تستدعي من وقت لأخر كليات وأقسام للتدليل علي سجالات الجامعة بشكل أعم (ريد، ٢٠٠٥) أو رصد مؤسسات الإنتاج العلمي عبر تتبع قوانين الترقية والتعيين وتطوير المناهج، أو بيوجرافيات كتبها فاعلين رئيسيين في الحقول المختلفة للعلوم الإنسانية (كتابات رؤوف عباس، أو رضوى عاشور أو عبد العظيم رمضان). لذا اهتمت كاتبة الورقة بإجراء مقابلات مع خمس من أعضاء هيئة التدريس في قسمي اللغة الإنجليزية والفرنسية، وحضور أي ندوات مرتبطة بهذة الدوائر الأدبية لفهم خرائط علاقات بين الأكاديميين الأكبر سناً والاجيال اللاحقة لهم في أقسام اللغات.

وعلى نقيض علم التاريخ، يبدو قسم اللغة الإنجليزية على اتصال وتواصل منذ لحظات إنشاؤه بمراكز انتاج المعرفة الغربية كتخصص أكاديمي في جامعة القاهرة، ويبدو أعضاؤه واعين بالعصر الذهبي والدور الرائد للجامعة عموماً ولقسم اللغة الإنجليزية علي وجه الخصوص. وبالتقرب من أساتذة الأداب، نجد أن البعد عن مجال التسييس سمة عامة تزيد وتقل حسب كل أستاذ، في حين ينصب اهتمامهم بإستيعاب ونقل المعرفة كهدف مركزي، رغم تدهور ظروف التدريس والبحث بشكل عام في الجامعات الحكومية. ولا نستطيع الجزم بديناميكية الأساتذة كلهم ولكن يتضح من المقابلات، تعدد النشر الدولي من خلال قلة نشطة داخل كل قسم علمي، مما يجعل من هؤلاء المحرك الرئيسي للتطوير ضمن المجموعة الأكبر والأقل إنتاجاً. كما نلاحظ انغماس هؤلاء الأفراد الناشطين في عدة مجموعات ومبادرات، إما لتأسيس تخصصات جديدة داخل القسم العلمي، وإما لتمتين تخصصات ناشئة عابرة "للتخصص الأول" والذي يتم اعتماده لكل عضو هيئة تدريس عند لحظة تعيينه. من هذه المبادرات، محاولة انشاء تخصص الأدب المقارن في سبعينات القرن العشرين لتفادي الانغلاق على الآداب الإنجليزية دون غيرها سواء في أوربا أو في الجنوب: وتتعدد الروايات هنا حول "مقاومة القسم" التعاون مع ماعاداه من أقسام للغة العربية أو للغة الاسبانية، أو التعالي في جدوي الإشراف المشترك مع أقسام اللغة العربية التي يُنظر إليها وكأنها أقل شأناً". وتسوق الدكتورة ماري تيريز عبد المسيح (مقابلتان في ابريل ٢٠٢٢) تجربتها الخاصة كمثال لتعثر تسجيلها لرسالة ماجستير لأكثر من عام عن الأدب الأسباني، بسبب تعنت القائمين علي القسم، ضد الانفتاح علي منتجات أدبية من لغات أخرى أو التعاون مع مشرفين من خارج قسم اللغة الانجليزية. كما تروي لنا الصعوبات التي واجهتها كأستاذة مهتمة بالنقد الأدبي وبتطويره كمقرر دراسي والاعتراف به كمجال مشروع للتدريس والترقي، وكيف استلزم الأمر عقداً كاملاً من المحاولات لإضافة مضامين جديدة للمناهج المقررة. و تعزي الدكتورة عبد المسيح هذا الجمود المؤسسي إلى بيروقراطية الجامعة بشكل عام، وقلقها المستمر من طرح أية تغييرات من شأنها إغضاب المسؤولين، سواء في الجامعة أو على المستوي الوطني. وفي ذات السياق، تؤكد صعوبة لحظات الترقية "للمبادرين" من أمثالها،
وكيف تحاول لجان الترقية إحكام عمليات الضبط والرقابة علي منتجات كل أستاذ عند تقدمه للترقية الاكاديمية، بل وإعادته إلي نقطة البدء عبر رفض ملف التقدم للترقية. وعند سؤالنا للاستاذة المرموقة عن نشأة التخصصات الأخرى منذ سبعينات القرن الماضي، تتردد في تذكر حقول جديدة بعينها، تم ضمها لتخصصات القسم مثل الدراسات الثقافية أو النقد مابعد الكولونيالي أو الدراسات النسوية، مؤكدة ان هذه تعد مبادرات فردية أكثر منها جماعية. كما تنفي وجود مجموعات جيلية أو معرفية متماسكة.

ويختلف الأمر مع محدثنا الثاني والمسؤول عن تحرير دورية"" ألف" والأصغر بجيلين عن عبد المسيح، والذي يعتبر ان تطور الدراسات العابرة للتخصصات من أهم منجزات الجيل الذي كونه علمياً وفنياً والذي يدين له بالولاء والإمتنان. ويهتم دكتور وليد الحمامصي (مقابلة مايو ٢٠٢٢) بربط تطور التخصصات بالأداء الجيلي، فيذكر كيف استطاع الأساتذة الأوائل في قسم اللغة الإنجليزية من قراءة وهضم أعمال التراث الإسلامي وضمها لعدستهم في النقد الأدبي، وكيف تمكن الجيل اللاحق من تطبيع تدريس النظريات النسوية والما بعد كولونيالية، بل والجنسانية في مقررات التدريس في سياق محافظ، ومع ذلك يظل فيه أستاذ المادة المتحكم الأول والأخير فيما يقوله ويدرسه لطلابه. وتميز محدثتنا الثالثة دكتورة هدى الصدة بين المبادرات الفردية المحمودة في قسم اللغة الإنجليزية، وبعض الأقسام الأخرى، وبين ما تسميه الخيارات المعرفية لمجموعات عابرة للأجيال، من ربط حقل الآداب الإنجليزية بسياق تلقيها الوطني والاجتماعي، وفهم الأطر الاجتماعية والتاريخية للمنتجات الأدبية البريطانية من روايات وشعر، وعقد المقارنات والمسارات المتوازية مع ما ينتجه المجتمع المستقبِل للآداب، والمقصود هنا طلابها في القسم، وزملائها من الأساتذة المهتمين بالأدب والنقد كمجال يستحق الدعم والمشاركة والتقويم في مصر. وتذكر قيامها مع مجموعة واسعة من زميلاتها بإنتاج معارف أدبية وإنسانية من منظور نسوي، وكيف تم تطوير هذه المجموعة مؤسسياً لتصبح "ملتقى المرأة والذاكرة" المعني بإكتشاف سير النساء الرائدات، وإعادة كتابة التاريخ من منظور

نسوي، بل وكتابة مسودات لقوانين تتعلق بحقوق المرأة. تتحدث أيضاً عن أهمية احتلال المواقع من خلال التعاون والتفاعل مع مؤسسات الدولة المنفتحة، مثل المجلس الأعلى للثقافة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن النساء كمواطنات كاملات الأهلية والحقوق (مقابلة، مايو ٢٠٢٢). وتتجلى من هذه المقابلات الثلاث سلطة إدارات الأقسام الرمزية عند عدم وجود علاقات مباشرة مع قيادات الجامعة أو الرموز السياسية، بل وتظهر تنافس الأقسام فيما بينها على السبق في تطوير التخصصات، وضم الجديد منها أسوة بالجامعات الشهيرة في الغرب، كما تعكس الغيرة من نجاح أو شهرة الأقسام الأخرى أو تميزها في أي من فروع المعرفة الأدبية، تاركة الانطباع بمجال مغلق مع وجود القليل من الاستثناءات في اطار جموده. ونستخلص كذلك من المقابلات الثلاث وجود تصورات جد متباينة عن القسم كوحدة للملاحظة. فبين التصور القائل بكونه ملحقاً علي سلطة الجامعة المسيسة (عبد المسيح) وذلك المحتفي بأداء الكلية والحقل بشكل أعم في اختراق المحافظة المتنامية في جامعة القاهرة و في المجال الثقافي في مصر (الحمامصي) وبين التأكيد علي وجود وعي جماعي بدور مدني للأكاديميات النسويات (الصدة)، يتجلى لنا قسم اللغة الإنجليزية كمساحة مبلقنة، تتعدد فيها المسارات والمحاولات دون تبوؤ مركزية على ما عداها من تصورات عن طبيعة القسم والحقل والجامعة.

يختلف الأمر قليلاً عند التعرض لقسم آداب اللغة الفرنسية، حيث نجد دوراً محوريا أكثر رسوخاً للأساتذة الأسبق منذ سبعينات القرن العشرين، سواء كان ذلك في الدفع للبدء في ميادين تخصصات جديدة، أو لإفساح المجال للتعاون مع الأقسام الأخرى سواء المتخصصة في الآداب أو المسؤولة عن تدريس علوم اللغة العربية، أو الحضارات القديمة، أوالاجتماع، أو التاريخ. وتقول دكتورة ابتهال يونس المتخصصة في الحضارة الأسبانية ودراسات الفرنسيين عنها في مقابلة معها في أبريل ٢٠٢٢. " أنا مدينة لأستاذتي دكتورة ليلى عنان، التي شجعتني أن أكون أول طالب دكتوراه في تخصص الحضارات، وأول محاضر مصري لهذا المقرر. ومن المعروف ان هذا المجال كان حكراً علي الفرنسيين منذ إنشاء القسم. ولكن الدكتورة ليلى اهتمت بتطوير كوادر وطنية تضطلع بمسؤولية تدريس هذا التخصص". و تتكرر هذه النغمة الوطنية فيما يتعلق بتخصص اللغويات أو علم الترجمة وتحويلهما إلى تخصصات أكاديمية بعد عقود من تدريسهما كمهارات تقنية علي يد أساتذة أجانب أو مصريين بالتعاقد، ودون تثبيت". وتروي لنا دكتورة يونس كيف ان دكتورة أمينة رشيد "وشغفها السياسي بيسار مابعد الاستقلال، كان المحفز لبلورة تخصص الأدب المقارن"، علي يد هذه الأستاذة الرائدة للحراك اليساري في الكلية. وكيف نتج عن اهتمامها بالشأن العام ازدياد فرص التعاون والتفاعل مع أقسام الكلية الأخرى، التي "ماكانت لتجرؤ على اقتراح التعاون مع قسم اللغة الفرنسية". و تسوق أستاذة ثالثة كيف تبلور تخصص الفن والاداب في القسم نتيجة لدعم الاستاذين الكبيرتين: سيزا قاسم وأمينة رشيد. وكيف دخل القسم عوالم السينما والدراما بشكل أوسع من خلال تفتح الجيل السابق علي عقد الثمانينات، ومحاربته مظاهر الأسلمة عبر الدفاع عن فروع الفن المختلفة، وأهمية تداولها ضمن المقررات الدراسية والفعاليات الجامعية بشكل دوري (د. منى طلبة في ندوة احتفالية بأعمال سيزا قاسم في صالون زين الدين عابدين الثقافي). ونخلص من الشهادتين إلى أن التضامن والتعاضد العبر الجيلي قد ميز روح العمل الجماعي في حالة قسم اللغة الفرنسية، وجعل من لحظات تطوير تخصصاته انتصارات جماعية – بل ووطنية بمعنى تطوير كوادر ثقافية وطنية وذات هوى يساري- وفقاً للبعض- مقارنة بقسم اللغة الإنجليزية، والمتعرض على الدوام لعمليات تفاوض رسمية معقدة وبيروقراطية، عند اقتراح أي تجديد على التخصصات المقررة رسمياً. ولابد من الإشارة هنا أن تصوير القسم العلمي كميكروكزم للساحة الثقافية وتحدياتها ليس حكراً علي قسم اللغة الفرنسية. وأن تصوير التطوير الأكاديمي على أنه انتصارات وطنية أمر شائع في أقسام العلوم الاجتماعية والانسانيات الوريثة لمزاج ما بعد الاستقلال بشكل عام و المتوجسة من التأثيرات الغربية بإعتبارها إعادة إنتاج للنفوذ الكولونيالي في ثوب العولمة الجديد. نخلص كذلك إلي انتفاء أثر المجال العام بشكل مباشر في المناوشات داخل هذه الأقسام مقارنةً بما سجلناه من صراعات وسجالات في علوم التاريخ والانثروبولوجيا وآليات تجاوزها للجامعة إلى نطاقات وطنية ودولية أوسع وأكثر اتضاحاً لجمهور أوسع من المثقفين.

ما يمكننا استخلاصه من الأربع مقاطع السابقة هو الاختلاف العميق في نشأة التخصصات من فرع علمي لأخر ضمن الانسانيات في المنطقة العربية. وكذلك وجود إختلاف واضح من جامعة لأخرى، ومن سياق وطني لغيره من السياقات. كما نلاحظ تبدل الفاعلين المؤثرين في مسارات نشأة التخصصات بين **أكاديميين مرتبطين بأجندة السلطة السياسية، ومشرفين أكاديميين في الجامعات الأوربية** من الأجانب أثناء سنوات الإعداد للدكتوراه، أو من **الرؤساء المباشرين** المشجعين أو المحاربين لأي تغيير عند بداية التعيين، أو **جماعات الزملاء/الرفاق** عند تشكل مجموعات لها مشروع ما تسعى لتحقيقه معرفياً، وذلك بالإضافة إلى **فلك المؤسسات العلمية والثقافية خارج الجامعة** ، والتي تتداخل في بلورة مبادرات بعينها في أحيان قصيرة، وفقاً لطبيعة الحقل المعرفي لكل فرع، والسياق التاريخي واالاجتماعي الذي يتم في ثناياه تطوير التخصصات العلمية.

ورجوعاً لسؤال تأثير النشأة علي تطور المعارف الاكاديمية في الانسانيات العربية، تنتهي هذه الورقة بالتأكيد على أرث دولة ما بعد الاستقلال في تأطير معظم الحقول المعرفية في الثلاث جامعات التي تم رصدها. كما تفرد موقعاً هامًا لسنوات التحصيل في الخارج والتفاعل مع بيئة البحث العلمي في الجامعات الغربية كمؤثر ثان مهم في آليات تشكل حقول الإنتاج المعرفي في الانسانيات في الثلاث بلدان التي تعرضت لها الورقة. وتُفرد تأثيراً ثالثاً لنمط العلاقات بين الحقل الأكاديمي

بمعناه الضيق، والأدوار الثقافية والسياسية التي يصيغها بعض الفاعلين كرسالة للحقل دون تمأسس لهذا التصور علي المستوى المؤسسي.